سلطات القاضي في مواجهة الإدارة

(عدم جواز تدخل القاضي في التسيير الإداري)

The powers of the judge vis-à-vis the administration
(the judge may not interfere in the administrative management)

د. عبد الكريم بن منصور*

المركز الجامعي علي كافي تندوف، الجزائر

Kad.karim123@gmail.com

تاريخ الارسال: 2021-02-02 تاريخ القبول: 2021-04-07 تاريخ النشر: 2021-04-10

الملخص:

إن كل أجهزة الدولة بكل أنواعها تقوم بتنفيذ أحكام القضاء في كل مكان وفي جميع الظروف، ذلك أن دور دولة القانون ليس مجرد حماية حقوق الأفراد، بل العمل على تمكينهم من هذه الحقوق، بالحرص على تنفيذ أحكام القضاء من جهة، وأن تندرج أعمال سلطاتها في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها من جهة أخرى، مع حرص الإدارة على ممارسة رقابة صارمة في جميع المستويات السلمية على سلوك أعوانها وانضباطهم، وهذا يستلزم أن لا تقوم الإدارة بالعمل القضائي أو أي تصرف من شأنه أن يقلل قيمة أي حكم قضائي نهائي حائز لقوة الشيء المقضي فيه، وبالمقابل لا يمكن السماح للقضاء بالقيام بأي عمل إداري هو من الاختصاص الأصيل للإدارة، ولا حتى التدخل في كيفية ممارسة الإدارة لنشاطاتها، فينبغي على القضاء أن يحترم صلاحيات الإدارة. الكلمات المفتاحية: القاضي، الإدارة، النشاط الإداري، الحلول، توجيه أوامر للإدارة.

Abstract:

All state agencies of all kinds implement judicial rulings everywhere and in all circumstances, because the role of the state of law is not merely to protect the rights of individuals, but rather to work to empower them with these rights. On the other hand, the judiciary cannot be allowed to carry out any administrative work that is within the original jurisdiction of the administration, not even interfering with how the administration conducts its activities, so the judiciary should respect the powers of the administration.

Keywords: Judge, administration, administrative activity, solutions, directing orders to management

* المؤلف المراسل: بن منصور عبد الكريم، الإيميل: Kad.karim123@gmail.com

المقدمة:

يهدف مبدأ الفصل بين السلطين التنفيذية والقضائية إلى أن تمارس كل سلطة اختصاصاتها وسلطاتها التي أوكلها إياها القانون، يقتضي أن تتمتع السلطة القضائية بكامل الاختصاصات في المجال القضائي وبالمقابل تتمتع السلطة التنفيذية بكل الاختصاصات في ممارسة الوظيفة الإدارية، كما أن الإدارة بغية تحقيق وظائفها تمارس مظاهر السلطة العامة في الدولة في مواجهة المواطنين، الأمر الذي يجعلها تصطدم كثيرا بحقوق وحرقات المواطن الأساسية. كما يتمثل دور الإدارة في التدخل لتنفيذ القوانين والعمل لضمان سير المرافق العامة، وهذا ما يؤثر في حياة الأفراد بصفة مباشرة ويجعل حقوق المواطن وحرقاته الأساسية عرضة للانتهاكات، ولا يمكن للفرد أن يكون في مأمن من الإدارة ما لم تكن مقيدة بالقانون، لهذا يقوم القاضي الإداري بمراقبة احترام وخضوع الإدارة للقانون.⁽¹⁾

يتمتع مجلس الدولة باختصاصات رقابية على أعمال الإدارة، وهذا بمقتضى دعوى ترفع إليه من قبل المتعامل مع الإدارة، ويفصل في مدى مشروعية أعمالها ويقرر التعويض عن الأضرار الناتجة عنها، كما يتمتع مجلس الدولة باختصاصات استشارية يساهم في السلطة التنفيذية عن طريق المشاركة في ممارسة الوظيفة المسندة إليه،⁽²⁾ وبهذا يتمتع مجلس الدولة باختصاصات استشارية وأخرى قضائية، وفي السياق نفسه نص دستور سنة 1996 على مهام معينة تمارسها السلطة القضائية،⁽³⁾ في هذا الإطار تسعى هذه السلطة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، ومن أجل هذا يجب على القاضي القيام بالمهام الموكلة إليه حتى إن اقتضى الأمر إلزام الإدارة بالتقيد بالقانون وقرارات القضاء النهائية. ولكن هذا لا يعني أن القاضي يتمتع بسلطة تدرجية على أعضاء السلطة التنفيذية فلكل جهة اختصاصها ومجال نشاطها، فالقاضي يتمتع باختصاص الفصل في المنازعات الإدارية من خلال رقابة أعمال الإدارة، وبالتالي عدم إمكانية حلول القاضي محل الإدارة (الفرع الأول)، بل أكثر من ذلك هو عدم جواز توجيه أوامر للإدارة في ظل قانون الإجراءات المدنية الملغى، بينما في القانون رقم 09/08 حول للقاضي الإداري إمكانية توجيه أوامر للإدارة (الفرع الثاني).⁽⁴⁾

الفرع الأول: عدم جواز حلول القاضي محل الإدارة.

تحكم الإدارة ضوابط خضوعها للقانون، ويظهر ذلك في نقطتين أساسيتين تتمثلان في احترام الإدارة العامة لمبدأ المشروعية وخضوع أعمالها للرقابة القضائية. وهذه الرقابة تمثل نتيجة حتمية لسيادة مبدأ المشروعية وحمايته، ومن ثمة حماية حريات الأفراد وحقوقهم من تصرفات الإدارة غير المشروعة. وعندما يبقى مبدأ المشروعية حبرا على ورق، فتصبح الإدارة لا تحترم القانون ولا تخضع له، ينشأ النزاع الإداري بين الأفراد المتضررين من تصرف الإدارة وصاحبة التصرف، لكي يتسنى للقاضي الإداري النظر في هذا النزاع الناشئ عن تصرف هذه الأخيرة.

يستلزم هذا أن لا تقوم الإدارة بالعمل القضائي أو أي تصرف من شأنه أن يقلل قيمة أي حكم قضائي نهائي حائز لقوة الشيء المقضي فيه، وبالمقابل لا يمكن السماح للقضاء بالقيام بأي عمل إداري هو من الاختصاص الأصيل للإدارة،⁽⁵⁾ ولا حتى التدخل في كيفية ممارسة الإدارة لنشاطاتها، فينبغي على القضاء أن يحترم صلاحيات الإدارة.⁽⁶⁾ كما أن الإشكال الذي يطرح نفسه في هذه النقطة انتقاء وجود أدوات تسمح للقاضي الإداري بمراقبة عملية تنفيذ أحكامه وقراراته (أولا)، وما تتخذه الإدارة الراضية للتنفيذ من مختلف الأعدار (ثانيا).

- أولا: المبدأ والاستثناءات الواردة عليه.

تظهر الرقابة الإدارية من خلال عدة وسائل من بينها وسيلة الحلول، إذ يمكن للرئيس الإداري أن يمارسها على مرؤوسيه، ويشترط في ذلك أن يكون النص عليها صراحة في القانون، ويكون العون الإداري منتما لإدارة الرئيس الإداري لا أجنبيا عليها، وهذه هي علة عدم جواز حلول القاضي الإداري محل الإدارة في مباشرة الوظيفة المسندة إليها، لأن هذا القاضي يعتبر أجنبيا عن الإدارة ويمارس عملا مختلفا في طبيعته عن العمل الإداري، وفي المقابل لو تم السماح للقاضي الإداري بالتدخل في شؤون الإدارة فإنه سوف يعمل لإعطاء كل ذي حق حقه، وهذا طبعا سيؤدي إلى تقادي مواجهة تعنت الإدارة وعدم الإطالة في مدة المنازعات، وهذا ما يستدعي وجود بعض الاستثناءات الواردة على هذا المبدأ.⁽⁷⁾

1- المبدأ - منع حلول القاضي محل الإدارة.

يتمثل هذا المبدأ في كون القاضي الإداري يقضي ولا يدير، يتوقف عمله على إظهار موقف القانون من تصرف الإدارة محل الدعوى الإدارية التي رفعت أمامه، دون أن يقوم بالحلول محل الإدارة عن طريق اتخاذ قرارات بناء على النتائج التي ترتبت عن حكم القانون، ويتجلى دور القاضي عن طريق مناقشة التصرف الإداري من جهة مدى مخالفته أو مطابقته للقانون،⁽⁸⁾ ولا يتعدى ذلك إلى تقدير ما يجب على الإدارة أن تقوم به، فلا يحل قرار القاضي محل قرار الإدارة، ولا يقوم بالأعمال التي من اختصاص الإدارة، لأن القضاء الإداري قام بتحديد صلاحياته واختصاصاته في مواجهة الإدارة من تلقاء نفسه دون أن يستند في ذلك على نصوص القانون.⁽⁹⁾

تتمتع السلطة التنفيذية بالاستقلال عن السلطة القضائية، وبالتالي إخضاع أعمال السلطة التنفيذية لرقابة السلطة القضائية لا يمكن تفسيره على أنه تبعية الأولى للثانية، وهذا ما يفسر عدم تدخل القاضي في أعمال الإدارة إلا بصفة استثنائية وبالتحديد في حالة الفصل في دعوى قضائية، وليس له أن يكون كرجل الإدارة كما أنه ليس رئيسا إداريا للوعون الإداري، وحتى في حالة ما إذا كانت الإدارة قد أخلت بأحد التزاماتها لا يمكن للقاضي أن يحل محلها في القيام بالوظيفة الموكلة إليها.⁽¹⁰⁾ ومن الضروري وجود توازن بين القضاء والإدارة، وهذا متوقف على مدى تكريس فكرة الفصل بين الهيئات الإدارية والقضائية، وإذا ما تم الإخلال بهذا التوازن وتدخل القاضي في عمل الإدارة، لها أن تمتنع عن تنفيذ أحكام وقرارات القضاء، وبإمكانها إصدار قرارات إدارية مخالفة تماما لما أقره القضاء في أحكامه وهذا ينفي على القضاء احترام أحكامه ويفقد بالمقابل هيبة الإدارة منه.⁽¹¹⁾

يوسعُ القضاء الإداري الفرنسي مجالات عمله في تصرفات الإدارة وذلك بصفة تدريجية، لأن عدم جواز حلول القاضي محل الإدارة لا يستمد إلزاميته من مبدأ الفصل بين السلطات ولا حتى إلى مبدأ الفصل بين الهيئات الإدارية والهيئات القضائية،⁽¹²⁾ وهذا ما ينطبق على مبدأ عدم جواز توجيه أوامر للإدارة أو عدم جواز تضمين الأحكام الصادرة ضد الإدارة بالغرامة التهديدية. لكن توسيع رقابة القضاء على أعمال الإدارة لا ينبغي أن يصل حد الحلول

محلها، ولا تقرير الإطار العام الذي ستقوم الإدارة بمزاولة نشاطاتها من خلاله، لأن هذا ينفي الاستقلال الضروري الذي يجب أن تتمتع به السلطة التنفيذية للقيام بمهامها، لكن في المقابل يمكن للقاضي أن يقوم بالتعقيب على تصرفات الإدارة عن طريق إظهار حكم القانون على المنازعة التي بين يديه، وهو لا يحل محل الإدارة بل يظهر للإدارة موقف القانون من المسألة المتنازع فيها. (13)

2- الاستثناء - حلول القاضي محل الإدارة.

تعتبر الإدارة الوسيلة الأساسية لممارسة السلطة لوظائفها، وهذا يؤكد وصف السلطة على الجهاز المكلف بتنفيذ البرامج والتعليمات، وما يؤكد هذا نصوص الدستور التي تطلق على هذا الجهاز وصف السلطة، كما تصف القضاء بالسلطة وأسندت له مهمة رقابة تصرفات السلطة التنفيذية وحماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، وعليه يجب أن تتمتع السلطة القضائية بوسائل وأدوات تستطيع من خلالها وضع حد لتعسف الإدارة، لكن طالما هناك قاعدة تؤكد على عدم جواز حلول القاضي محل الإدارة للقيام بتصرف في الأصل من اختصاص الإدارة، فلا بد من وجود استثناء على هذه القاعدة ظهر عن طريق الممارسة والتطبيق أو تم النص عليه بموجب القانون.

أ- حلول القاضي محل الإدارة بموجب القانون.

ينص القانون في بعض الحالات على حلول القاضي محل الإدارة، وذلك من خلال تدخل القاضي بناء على نص القانون في بعض المنازعات منها المنازعات الضريبية، (14) ولا يتوقف دور القاضي هنا على إلغاء الضريبة أو رقابة مدى شرعيتها، أو حتى التعويض عن التأخير في دفعها أو في حالة تجاوز السلطة في فرضها، بل تتعدى ذلك لتمثل سلطة القاضي العادي عند الفصل في المنازعة المعروضة عليه، وعليه يملك القاضي أن يلغي الضريبة إذا تبين عدم شرعيتها، كما يمكن تخفيضها أو زيادة مبلغها الذي سبق تحديده من طرف الإدارة. (15)

يملك القاضي سلطة الحلول محل الإدارة في المنازعات المتعلقة بالانتخابات، لأنه لا يتوقف دور القاضي عند إلغاء قرار الترشح أو بطلان القائمة، بل يتوسع اختصاصه إلى تحديد المترشح وفحص الأصوات التي تحصل عليها كل مترشح من المترشحين في الانتخابات، وإذا ما تم تسجيل أي خطأ أو مخالفة من طرف الإدارة، هنا يتدخل القاضي بتصحيح النتيجة النهائية للأصوات التي تحصل عليها كل مترشح سواء بالإنقاص أو الزيادة،⁽¹⁶⁾ وفي الأخير يقوم القاضي بإصدار القرار الذي يتضمن الفائز في الانتخابات بغض النظر عن النتائج التي سبق للإدارة أن أعلنتها.

- ب- حلول القاضي محل الإدارة من تلقاء نفسه.

يمكن للقاضي أن يقرر الحلول محل الإدارة دون أن يعلن ذلك صراحة، لأن استقلال الإدارة في مواجهة القضاء يعد مسألة نسبية وهذا راجع إلى كون القضاء يوسع مجال رقابته على تصرفات الإدارة بصفة مستمرة، ومن ذلك حالة إلغاء القرار الإداري إلغاء جزئياً،⁽¹⁷⁾ وإذا كان القرار الإداري المطعون فيه أمام القضاء غير قابل للتجزئة، لا يمكن للقاضي بأي حال من الأحوال إلغاء جزء من القرار دون الجزء الآخر، لأن سلطة القاضي تركز على الحكم بإلغاء القرار المنظور في صحته إلغاء كلياً أو رفض الطعن المرفوع إليه، لأن الإلغاء الجزئي للقرار الإداري يأخذ حكم التعديل وهذه صورة من صور حلول القاضي محل الإدارة.⁽¹⁸⁾ كما تجدر الإشارة إلى أن القضاء أقر بإمكانية التدخل الإيجابي، ويمكن له الحكم بإلغاء الأثر الرجعي للقرار متى تبين أنه مخالف للقانون ولكن دون المساس بجوهره، وفي النظام الإنجليزي يتمتع القضاء بسلطات واسعة وذلك في مواجهة السلطة التنفيذية، تصل إلى حد القيام بإصدار أمر للموظف بأداء عمل معين.⁽¹⁹⁾ إذ يمكن أن يطلب القاضي من الموظف المعني أن يقوم بتحقيق أو الامتناع عن القيام بعمل معين.

- ثانياً: عدم جواز توجيه القاضي الإداري أوامر للإدارة.

كان المفهوم السائد هو أن القضاء الإداري لا يجوز له توجيه أوامر إلى الإدارة، وهذا ما عرف بمبدأ حظر توجيه القاضي الإداري أوامر للإدارة سواء للقيام بفعل أو الامتناع

عنه. ومن شأن تمتع الإدارة بامتيازات السلطة العامة، مقابل تمتع ما يصدره القاضي الإداري من أحكام بحجية الأمر المقضي فيه، والتزام الإدارة بتنفيذ هذه الأحكام أن تخلق نوعاً من التوازن في علاقة القضاء والإدارة،⁽²⁰⁾ لكن يبقى الحفاظ على هذا التوازن أمراً صعباً نتيجة لتزايد سلطات وامتيازات الإدارة بصورة ملموسة وغير متوازنة مع سلطات القاضي مما ينتج عنه عرقلة الإدارة عند تنفيذها لأحكام القضاء الإداري.

غير أن مبدأ عدم إمكانية توجيه القاضي الإداري الأوامر إلى الإدارة، سواء للقيام بفعل لا ترغب هي في فعله أو الامتناع عن فعل معين، تمخض على اعتبارات عديدة تمثلت أهمها في ارتكاز الإدارة أثناء نشاطها على مبدأ الملاءمة، بالاتفاق مع المنفعة العامة التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها، بالإضافة إلى تمتعها بوسائل قانونية تخولها امتيازات السلطة العامة تجعلها في مركز أسمى من مركز الأفراد.⁽²¹⁾ ولأجل إيجاد توازن بين مقتضيات المصلحة العامة التي تسعى الإدارة إليها بوسائلها وامتيازاتها وصيانة حقوق وحرية الأفراد الأساسية، كان لا بد من إعمال بعض الإجراءات وتفعيل بعض الآليات كسلطة القاضي الإداري في توجيه الأوامر إلى جهة الإدارة للقيام بفعل معين، أو إجبارها على تقديم الأدلة والمستندات التي في حوزتها للإثبات أو حملها على تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها أو توقيع الجزاء عليها في حالة إخلالها بالتنفيذ.

1- المبدأ - عدم جواز توجيه القاضي الإداري أوامر للإدارة.

أ- مبدأ حظر توجيه أوامر للإدارة في القضاء الفرنسي.

كان مجلس الدولة الفرنسي يوجه أوامر إلى الإدارة في الفترة التي كان يعتبر فيها هيئة استشارية لها، وهي الفترة التي اصطلح على تسميتها بفترة القضاء المحجوز أو المعلق على موافقة رئيس الدولة (من عام 1799 إلى عام 1872) كان المجلس يعتمد في الأوامر التي يصدرها إلى الجهات الإدارية على تبعيته المباشرة لرئيس الدولة، إذ كان عبارة عن هيئة إدارية استشارية. أما بعد تطبيق نظام القضاء البات أو المفوض الذي أصبح بموجب محكمة

قائمة بذاتها، ففرض بعض القيود الذاتية على سلطاته في الرقابة على أعمال الإدارة ومن بين هذه القيود أنه امتنع بمحض اختياره عن توجيه أوامر إلى جهة الإدارة.⁽²²⁾

استقرت أحكام مجلس الدولة ومن بعده المحاكم الإدارية على عدم جواز ممارسة القاضي الإداري عملا إداريا، ليتفرع عن هذا المبدأ أن القاضي الإداري لا يوجه أوامر إلى الإدارة، ولا يملك الحلول محل الإدارة، وبذلك يكون القضاء الإداري قد ربط بين قاعدة حظر توجيه أوامر إلى الإدارة وقاعدة حظر الحلول محلها على الرغم من اختلاف أساس كل منها، فالقاعدة الأولى تستند إلى السياسة القضائية ذات الطابع العملي للقضاء الإداري والقاعدة الثانية تجد سندها في مبدأ الفصل بين السلطات.⁽²³⁾ وفي كثير من أحكام نجد مجلس الدولة والمحاكم الإدارية تشير إلى مبدأ مهم وهو مبدأ حظر توجيه أوامر للإدارة، وهي بصدد بحث مسألة اختصاصهم بالمنازعات المطروحة أمامهم، فمثلا إذا قدم المدعى طلبا يدخل في اختصاص القضاء الإداري كالغاء قرار إداري وأضاف إليه طلبا آخر وهو توجيه أمر إلى الإدارة، فالمحكمة تفصل في الطلب الأول وتقضي بعدم اختصاصها في الطلب الثاني، ولما كان تحديد المحكمة لمدى دخول النزاع المطروح عليها في اختصاصها من المسائل التي تتعلق بالنظام العام، فقد استقرت أحكام القضاء الإداري على أن مبدأ حظر توجيه أوامر إلى الإدارة من القاضي الإداري يعتبر من النظام العام.⁽²⁴⁾

لم يتعرض القضاء الإداري الفرنسي في أحكامه للقيمة القانونية لمبدأ حظر توجيه أوامر لجهة الإدارة، ومرد ذلك أنه يهتم بالحلول العملية ويتجنب الغوص في الاعتبارات النظرية حتى لا يقيد نفسه بقيود تمنعه من تغيير قضاائه وفقا لمقتضيات التطور الذي تقرضه المصلحة العامة،⁽²⁵⁾ وهذا المنهج أفضل في اعتقادنا من المنهج الذي اتبعه القضاء الإداري في مصر في هذا الموضوع، والذي أدى إلى إسباغ قيمة دستورية على مبدأ الحظر، كما أن القضاء الفرنسي توسع في تفسير مصطلح الإدارة في تطبيقه لقاعدة الحظر لكنه حصرها في إطار المنازعة الإدارية، على ما يتصل بالجهة الإدارية وحدها أي أن القضاء الإداري الفرنسي يعترف لنفسه بسلطة توجيه أوامر إلى الشخص القانوني الخاص، الذي يكون في خصومة

مع إحدى الجهات الإدارية ويوقع غرامة تهديدية عليه بإجباره على تنفيذ التزاماته في مواجعتها. (26)

تجدر الإشارة إلى أن مبدأ حظر إصدار أوامر من القاضي الإداري، الذي استقر عليه القضاء الإداري في فرنسا لم يتجاوز حدود جهة القضاء الإداري، أما المحاكم العادية فتعترف لنفسها بالحق في توجيه أوامر إلى الجهات الإدارية، وتوقيع غرامة تهديدية عليها عندما تبسط رقابتها على أعمال الإدارة، التي تدخل ضمن الاعتداء المادي أو أعمال الشغب، (27) كما يمكنها الحكم عليها بتعويض الأضرار التي تنتج عن تصرفها المخالف للقوانين، ومن صور الأوامر التي يمكن أن يوجهها القاضي العادي إلى الإدارة في هذه الحالة نذكر ما يلي:

- الأمر بطرد الإدارة من الملكية الخاصة التي اعتدت عليها.
- الأمر بإزالة المباني التي أقامتها بالمخالفة للقانون.
- الأمر بإزالة وإيقاف الأشغال العامة التي نفذتها بطريق غير مشروع.

تتمحور سلطة القضاء الإداري الفرنسي في ثلاثة اختصاصات، تتمثل الأولى في الحكم بإلغاء القرار الإداري والثانية في وقف تنفيذ هذا القرار والثالثة في التعويض المترتب عن هذا القرار، (28) وكان هذا قبل صدور القانون رقم 125/95 المؤرخ في 08 فيفري 1995 المتعلق بقانون المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية، وباستثناء الاختصاصات التي يتمتع بها القاضي الإداري المتعلقة بالتعويض، تظهر الاختصاصات الأخرى مقيدة ولا يمكن للقاضي الإداري في فرنسا الحلول محل الإدارة للقيام بعمل أو تصرف إداري في مكان القرار الذي قام بإلغائه، كما لا يملك القاضي الإداري أن يصدر أوامر للإدارة للقيام بعمل أو الامتناع عنه باستثناء وقف تنفيذ القرار الإداري بصفة مؤقتة، (29) لأن ذلك يعني قيام القاضي بالحلول محل الإدارة لمباشرة وظيفة إصدار القرارات المشروعة، وهذا غير ممكن لأنه من الاختصاص الأصيل للإدارة وفقا للطرح الفرنسي لنظرية الفصل بين الهيئات الإدارية والقضائية. (30)

يكتفي القاضي الإداري في حالة وجود قرار إداري سلمي غير مشروع بتقرير عدم مشروعية القرار الضمني أو السلبي الصادر عن الإدارة، ولا يمكنه توجيه أمر للإدارة بإصدار

قرار آخر مشروع، أما فيما يخص قرار الإدارة الإيجابي، فيقوم القاضي الإداري في هذه الحالة بإلغاء القرار الإيجابي الصادر عن الإدارة وتعويض المتضرر عن كل الأضرار التي لحقت من وراء ذلك القرار، وفي هذه الحالة يتوقف دور القاضي الإداري على إلغاء القرار الإداري غير المشروع، دون أن يملك الحق في إصدار أي أمر للإدارة قصد إعادة الوضع إلى حالته الأولى.⁽³¹⁾

ينحصر دور القاضي في هذه الحالة في رقابة مشروعية القرار وتبيان حكم القانون على القرار الإداري غير المشروع، ويتوقف دور القاضي على البحث في مدى مشروعية القرار الإداري محل دعوى الإلغاء، ولا يملك القاضي إلا إلغاء القرار الإداري محل دعوى الإلغاء وإما رفض الدعوى أو الطعن القضائي، أما في حالة امتناع الإدارة عن الأخذ أو تنفيذ الحكم الصادر من القضاء في القرار محل دعوى الإلغاء، كونه لا يوجد ما يلزمها بفعل ذلك دون رغبتها، وكون الالتزام بحكم القضاء بإلغاء القرار الإداري هو التزام أدبي أو أخلاقي، فلا يكون أمام الطاعن أو المتضرر سوى رفع دعوى قضائية ثانية، يطلب فيها من القاضي إلزام الإدارة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت من جراء القرار.⁽³²⁾

بعد صدور القانون رقم 125/95 المؤرخ في 08 فيفري 1995 المتعلق بقانون المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف،⁽³³⁾ أجاز لكل من مجلس الدولة ومحاكم الاستئناف الإدارية والمحاكم الإدارية توجيه أوامر للإدارة لإلزامها بتنفيذ أحكامه وقراراته، كما قام المشرع الفرنسي بإدخال تعديل على قانون القضاء الإداري وذلك بموجب القانون رقم 597/2000 المؤرخ في 30 جوان 2000 المتعلق بالاستعجال أمام جهات القضاء الإداري، وقام بتوسيع سلطات القاضي الإداري فيما يخص وقف تنفيذ القرارات الإدارية وخاصة بالسماح للقاضي بتوجيه أوامر للإدارة، بالإضافة إلى تبسيط إجراءات التقاضي وجعلها أكثر فعالية.⁽³⁴⁾

جعل القانون رقم 597/2000 بالنسبة للقضاء الإداري الاستعجالي، من الشروط الواجب توافرها لكي يستطيع القاضي الإداري توجيه أمر للإدارة بوقف تنفيذ القرارات الإدارية محصورة في شرطين أساسيين هما توافر حالة الاستعجال وإثارة وجه مدى شرعية القرار الإداري بشكل جدي، وعليه ففي القانون رقم 597/2000 قد رخص للقاضي الاستعجالي

باتخاذ كل التدابير الضرورية واللازمة وذلك في خلال مدة 48 ساعة للمحافظة على الحقوق والحريات الأساسية التي تم المساس بها، وهي أول مرة يتم تخويل القاضي صلاحية توجيه أوامر للإدارة قبل الفصل النهائي في النزاع، ورغم عدم اشتراط وجود طعن مسبق ضد قرار إداري. (35)

- ب- مبدأ حظر توجيه أوامر للإدارة في القضاء المصري.

تأثر القضاء الإداري في مصر منذ نشأته في عام 1947 بالاتجاه التقليدي الذي استقر عليه مجلس الدولة الفرنسي منذ 1872 فيما يتعلق بحظر توجيه أوامر إلي الإدارة، (36) إلا أن هناك بعض الاختلاف بين القضاءين يكمن في كون القضاء الإداري الفرنسي لم يصبغ عليه أي قيمة قانونية بينما القضاء الإداري المصري أصبغ عليه قيمة دستورية، ومن أولى التطبيقات لمبدأ حظر توجيه أوامر من القاضي الإداري إلى جهة الإدارة يمكن ذكر ما يلي:

- أعلنت محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 1948، (37) أنها لا تختص بإصدار أمر إلى وزارة المعارف العمومية بالاعتراف بالشهادة العلمية المقدمة من المدعى وأسست المحكمة حكمها على أن ولايتها لا تتعدى إلغاء القرارات الإدارية المخالفة.

- أعادت محكمة القضاء الإداري التأكيد على مبدأ حظر توجيه أوامر للإدارة في حكمها الصادر بتاريخ 17 مايو 1950 الذي جاء فيه: " أن القانون إذ خول هذه المحكمة سلطة إلغاء القرارات الإدارية المخالفة للقانون وجعل منها أداة لرقابة تلك القرارات قضائياً في الحدود التي رسمها دون أن يجعل منها هيئة من الهيئات الإدارية وبهذه المثابة ليس للمحكمة أن تحل محلها في إصدار أي قرار أو أن تأمرها بأي أمر معين أو الامتناع عنه..... إذ يجب أن تظل للإدارة حريتها الكاملة في اتخاذ ما تراه من قرارات بمقتضى وظيفتها الإدارية و فقط، تكون تلك القرارات خاضعة لرقابة المحكمة قضائياً إذا وقعت مخالفة للقوانين ". (38)

وهذا ما أكدت عليه المحكمة الإدارية العليا في مصر في حكمها الصادر في 17 جانفي 1959 المشار إليه أعلاه: " إذا كان القاضي الإداري لا يملك أن يحل محل الإدارة في

إجراء أمر هو من اختصاصها إلا أنه يملك أن يعقب على تصرف الإدارة من الناحية القانونية وأن يبين حكم القانون فيها هو متنازع عليه بين نوى الشأن، فيضع الأمور في نصابها القانوني الصحيح وله بهذه المثابة أن يبين من هو الأولى قانونا بالترشيح للترقية، وإذا ما أبان ذلك فليس معنى هذا أنه حل محل الإدارة في الترقية بل مفاده تنبيه الإدارة إلى حكم القانون لتجرى الترقية بقرار منها على هذا الأساس وإلا كان قرارها على خلاف ذلك مخالفا للقانون". (39)

ج - في القضاء الجزائري.

نجد القضاء الجزائري بخلاف القضاء الفرنسي اتخذ موقفا مخالفا تماما لنظيره الفرنسي، رغم من أن المؤسس الدستوري أطلق وصف السلطة على جهاز القضاء، لكن الواقع يجعل وصف السلطة القضائية منحصرًا على مستوى النصوص القانونية فقط، إذ نجد اختصاصات القضاء محدودة جدا في مواجهة السلطة التنفيذية،⁽⁴⁰⁾ ويمكن إرجاع هذا القصور إلى عدم وجود تكريس حقيقي لفكرة وجود سلطة قضائية مستقلة، سواء في مواجهة أصحاب القرار داخل الدولة أو حتى في مواجهة القضاة أنفسهم، واستتقال ذلك المفهوم الخاطئ لدور القاضي والمهام المنوطة به، لأن العقلية أو الذهنية الاشتراكية مازالت مغروسة في أذهان القائمين على جهاز القضاء،⁽⁴¹⁾ بالإضافة إلى الضغوط الكبيرة الممارسة على القاضي ابتداء من فترة التكوين وصولا إلى توليه وظيفة القضاء، وهذا ما جعل القاضي يدور في حلقة مفرغة ساهمت في توسيعها مختلف الأزمات التي مرت بها الدولة الجزائرية.⁽⁴²⁾

استقر قضاء الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا وكذا مجلس الدولة حاليا عند إبطال قرار الإدارة غير المشروع أن يكتفي بذلك دون إصدار أية أوامر للإدارة. فكان عمل القاضي الإداري ينتهي عند إبطال القرار. وقضيت المحكمة العليا (الغرفة الإدارية) في قرارها المؤرخ في 15 ديسمبر 1991 قضية ب.ع ضد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بإبطال قرار رفض إعادة إدماج المدعى مع كل ما يترتب عن ذلك من نتائج قانونية دون الأمر بالزام الإدارة بإعادة إدماجه في منصب عمله إذ نجدها تصرح في أسباب قرارها ما يلي: "حيث أنه للإدارة في هذه الحالة اختصاص مقيد للمعنى، لأنه عندما يكون الموظف قد استوفى

الشروط المنصوص عليها في القانون..... تكون الإدارة ملزمة بإعادة إدماجه دون أن تخول لها أية سلطة تقديرية بالنسبة لإمكانية إعادة إدماجه".

لكن القاضي الإداري وإن اعترف بعدم مشروعية القرار الإداري، إلا أنه لم يصدر أمرا للإدارة بإعادة إدماج المعني في منصب عمله وهذا اعتراف بعدم جواز إصدار أوامر للإدارة. (43) غير أن بعض قرارات مجلس الدولة أفصحت عن هذا المبدأ صراحة وتبعاً لذلك قضى مجلس الدولة بتاريخ 08 مارس 1999 قضية ب.ر ضد والي ولاية ميلة والذين معه بتأييد القرار المستأنف والصادر عن مجلس قضاء قسنطينة والذي رفض الدعوى الرامية إلى أمر والي ولاية ميلة ومدير المصالح الفلاحية بإعادة إدماج المدعي في المستثمرة الفلاحية. (44) ولما كان الأمر كذلك فالقاضي الإداري لا يوجد ضمن اختصاصه توجيه أمر للإدارة للقيام بإجراء معين، أو أن يقوم محلها في هذا الإجراء، وكانت النتيجة هي رفض طلب العارض لما فيه من مخالفة القانون، وإذا كان القاضي الإداري الجزائري لا يستطيع أن يوجهه، (45) أو أمر للإدارة فهو من باب أولى لا يستطيع أن يحل محلها في أمر يخصها. كما أكد مجلس الدولة أن القاضي الإداري ليس بإمكانه أن يصدر أوامر أو تعليمات للإدارة ولا يستطيع أن يلزمها القيام بعمل، فسلطته تقتصر على إلغاء القرارات المعيبة أو الحكم بالتعويض. (46)

لا يعتبر القضاء في الأصل سلطة سلمية تعلق الإدارة ولا حتى منافسا لها في القيام بالمهام الموكلة إليها، لأن تلك الرقابة المفروضة من طرف القضاء على أعمال وتصرفات الإدارة تقوم على أساس احترام استقلالية الإدارة، كما أن القاضي يقوم على الدوام بتجنب توجيه أوامر للإدارة. (47) لأن الجزائر تأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات وهذا بمقتضى المادة 138 من دستور 1996 التي نصت على أنه: " **السلطة القضائية مستقلة** "، وبخصوص سلطات القاضي الإداري اتجهت الإدارة فقد انحصرت في صلاحية إلغاء القرار الإداري وتفسيره وبيان مدى مشروعيته أو وقف تنفيذه بالإضافة إلى التعويض عن القرار المعيب أو ما ينتج عن تصرفات وأعمال الإدارة.

لا يملك القاضي إمكانية توجيه أوامر إلى الإدارة من أجل إلزامها بالقيام بتصرف أو الامتناع عنه، ويعود أساس قاعدة عدم جواز توجيه أوامر للإدارة إلى شرطين أساسيين، يتمثل

الأول في انتفاء جدوى توجيه أوامر للإدارة بالنظر لعدم استطاعة القضاء حمل الإدارة على تنفيذ أحكامه،⁽⁴⁸⁾ وبالخصوص عند إظهار الإدارة لعدم نيتها في التنفيذ مع العلم أن التنفيذ الجبري يتم بتسخير القوة العمومية، التي توجد تحت سيطرة الإدارة وهو ما يبرر عدم خوف الإدارة من عدم تنفيذ أحكام القضاء مادامت القوة العمومية في يدها هذا من الناحية العملية، أما الشرط الثاني، فيتمثل في مبدأ الفصل بين السلطات، إذ يستمد مبدأ عدم جواز توجيه أوامر للإدارة من وجود استقلال للقضاء عن الإدارة من جهة، ووجود استقلال للإدارة عن القضاء من جهة أخرى، وهذا ما يضمنه مبدأ الفصل بين السلطات، لكن الموقف الذي نادى به بعض الفقهاء تعرض لبعض الانتقادات.⁽⁴⁹⁾ لأن مبدأ الفصل بين السلطات هدفه التأكيد على أن القضاء سلطة مثل السلطات الأخرى، بينما هدف مبدأ الفصل بين الهيئات القضائية والهيئات الإدارية هو ضمان تحقيق استقلال وتوازن بين الهيئتين.⁽⁵⁰⁾

تأثر القضاء الإداري الجزائري بالقضاء الفرنسي كثيرا، والذي كان يمنع القضاء من توجيه أوامر للإدارة استنادا إلى مبدأ الفصل بين الهيئات الإدارية والقضائية، وهو ما لا يتوافق مع الواقع لأن المؤسس الدستوري عندما تبنى الازدواجية القضائية بموجب دستور 1996، جعل النظام القضائي الإداري في مرتبة النظام القضائي العادي وكلاهما تابعان للسلطة القضائية،⁽⁵¹⁾ وذلك على عكس ما هو موجود في النظام الفرنسي لأن القضاء الإداري تابع للسلطة التنفيذية. بالإضافة إلى أنه لم يرد أي نص قانوني يحظر توجيه القاضي أوامر للإدارة، وهذا ما أدى بالبعض إلى القول لماذا لا يقوم القاضي بتوجيه أوامر للإدارة من أجل القيام بفعل أو الامتناع عنه ما دام لم يوجد نص في القانون يحظر ذلك.⁽⁵²⁾

2- الاستثناءات - توجيه القاضي الإداري أوامر للإدارة.

يمكن للقاضي الإداري توجيه أوامر للإدارة وذلك في حالات خاصة، تكون بصفة مباشرة وصريحة، ويمكن أن يكون ذلك بصفة غير مباشرة أو ضمنية من خلال التصريح في مضمون الحكم القضائي بالعمل الواجب أن تقوم به الإدارة، وهنا يمكن القول أن القضاء الإداري ارتكز في توجيه الأوامر للإدارة على النصوص القانونية، ولكن بالمقابل اعتمد في الحالات الأخرى على اجتهاداته ومارس بذلك سلطته في مواجهة الإدارة.⁽⁵³⁾

يعتبر القاضي الإداري حامي الحريات والحاجز المنيع ضد تعسف الإدارة، كما بين الدستور ضرورة قيام جميع أجهزة الدولة بتنفيذ الأحكام الصادرة عن الجهات القضائية. لذلك لا يطبق القضاء الإداري مبدأ الحظر بشكل مطلق وإنما توجد استثناءات عديدة على هذا المبدأ، فجدد القاضي الإداري في فرنسا ومصر يصدر منذ وقت بعيد بعض الأوامر إلى الإدارة كالحق في استخدام التهديد المالي في مواجهة الإدارة، والحق في إصدار الأوامر إلى الجهات الإدارية مع إمكانية الجمع بينهما في حكم واحد. لكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن هناك اختلافاً بين مختلف المنظومات والتشريعات في العالم، فهناك من يمنح للقاضي الإداري الاستعجالي سلطات واسعة في إمكانية توجيه أوامر للإدارة، في حين توجد تشريعات أخرى تضيق هذه السلطات. (54)

أ- توجيه القاضي الإداري أوامر للإدارة استناداً لنصوص القانون.

يمارس القاضي الإداري صلاحياته في توجيه أوامر للإدارة استناداً لنصوص القانون، التي يمكن إجمالها في ثلاثة أنواع: دعاوى الموضوع، دعاوى الاستعجال، ومجال إجراءات الخصومة. (55)

- في دعاوى الموضوع: تنص المادة 168 من قانون الإجراءات المدنية الملغى على أنه: "تطبق النصوص الواردة في الباب الأول من الكتاب الثالث والنصوص الواردة في الكتاب الرابع أمام المجلس القضائي وهو بيت في المواد الإدارية في الحدود التي لا تتعارض فيها مع أحكام هذا الباب. ولا تطبق المادتان 174 و 182 الخاصتان بأوامر الأداء. أما المواد التي تحكمها إجراءات خاصة وعلى الأخص مواد الضرائب والجمارك والمعارضة في إجراءات المتابعة والتحصيل والعقارات الآلية للسقوط، فإنها تستمر خاضعة بالنسبة لتقديمها والفصل فيها ضمن الأوضاع المنصوص عليها في الأحكام الخاصة بهذه المواد". في هذا الإطار تنص المادة 174 من هذا القانون فيما يخص أوامر الأداء على أنه: "خلافاً للقواعد العامة في رفع الدعاوى أمام جهات القضاء المختصة يجوز أن تتبع الأحكام الواردة في هذا الباب عند المطالبة بدين من النقود ثابت بالكتابة حال الأداء ومعين المقدار". كما تنص المادة

182 من القانون أعلاه على أنه: " كل أمر أداء لم تحصل المعارضة فيه ولم يشمل على الصيغة التنفيذية خلال ستة (06) أشهر من تاريخ صدوره يسقط ولا يترتب عليه أثر".

- المادة 06 من الأمر رقم 01/85 الصادر بموجب القانون رقم 08/85 الذي يحدد انتقاليا قواعد شغل الأراضي قصد المحافظة عليها وحمايتها،⁽⁵⁶⁾ ونصت على أنه: " يدرس الملف الكامل لطلب رخصة البناء خلال أربعة (14) أشهر على الأكثر ابتداء من التاريخ الذي تتسلم فيه الإدارة المعنية الملف المذكور، وتعطي هذه الإدارة صاحب الطلب وصلا بذلك. وفي جميع الأحوال، يمكن إثبات سكوت الإدارة بالطرق القضائية بناء على عريضة يقدمها صاحب الطلب، ويمكن للجهة القضائية المختصة حينئذ أن تأمر بتسليم رخصة البناء".

- المادة 77 الفقرتان الثانية والثالثة منها من المرسوم التنفيذي رقم 176/91 التي نصت على أنه: (57) " إذا لاحظ تقرير هذه المصالح - المصالح التقنية للبلدية أو مصالح الدولة المكلفة بالتعمير على مستوى الولاية - حالة الاستعجال أو الخطر المحدق والوشيك، يأمر رئيس المجلس الشعبي البلدي بالإجراءات المؤقتة من أجل ضمان الأمن لاسيما قصد إخلاء المبنى. يتخذ رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا قرار منع الإقامة بالمبنى". (58)

- المادة 76 من القانون رقم 25/90 المعدل بموجب الأمر رقم 26/95 التي تنص على أنه: " تسترجع حقوق الملكية للأشخاص الطبيعيين ذوي الجنسية الجزائرية، والذين أممت أراضيهم أو تبرعوا بها في إطار المر رقم 73/71 المؤرخ في 08 نوفمبر 1971، اعتبارا من إصدار القانون رقم 25/90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 شريطة ما يأتي.....". (59)

- المادة 32 من القانون رقم 11/91 التي نصت على أنه: " إذا لم يتم الانطلاق الفعلي في الأشغال المزمع إنجازها في الآجال المحددة في العقد أو القرارات التي ترخص بالعمليات المعنية يمكن أن تسترجع ملكية العقار بناء على طلب المنزوع منه أو أصحاب الحقوق". (60) وفي هذه الحالة يُسمح للقضاء الإداري بأن يأمر الإدارة أن ترجع الأملاك المنزوع ملكيتها للمنفعة العامة لملكها إذا تحقق الأجل الأقصى المحدد لإنجاز نزح الملكية المنصوص عليها

في المادة 10 من القانون رقم 11/91.⁽⁶¹⁾ كما أن المادة 351 من القانون المدني، تنص على أنه: " البيع عقد يلتزم بمقتضاه البائع أن ينقل للمشتري ملكية شيء أو حقا ماليا آخر مقابل ثمن نقدي ".⁽⁶²⁾

- المادة 116 من المرسوم رقم 59/85 المؤرخ في 23 مارس 1985 المتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال الإدارات والمؤسسات العمومية فيه عدد من المواد التي تسمح للقاضي الإداري بتوجيه أوامر للإدارة، ونصت هذه المادة على أنه: " يوضع الموظفون المدعوون إلى قضاء فترتهم في الخدمة الوطنية في حالة انتداب، ويعاد إدراجهم حسب الشروط المحددة في التشريع المعمول به "،⁽⁶³⁾ كما أضافت المادة 130 من القانون نفسه بنصها على أنه: "... ويجب أن تسوى وضعيته هذا الموظف الموقوف في أجل شهرين (02) ابتداء من اليوم الذي صدر فيه مقرر توقيفه. خلال هذا الأجل تطلب موافقة لجنة الموظفين على ذلك، وإذا عارضت اللجنة التسريح يتقاضى المعني كامل راتبه وتعاد إليه حقوقه. وإذا لم تنعقد اللجنة في الأجل المذكور أو لم يبلغ مقررها للمعني، تعاد إليه حقوقه، ويتقاضى كامل راتبه ".⁽⁶⁴⁾

- المادة 49 من المرسوم رقم 59/85 تنص على أنه: " يتم تثبيت المعني إذا أعربت اللجنة عن موافقتها حسب الحالة، بقرار أو بمقرر تتخذه السلطة أو الهيئة التي لها صلاحية التعيين ".⁽⁶⁵⁾ والمادة 98 من المرسوم رقم 59/85 التي نصت على أنه: " يعاد إدراج الموظف، بعد انتهاء مدة انتدابه، في سلكه ويعين في منصبه الأصلي أو في منصب مماثل، إن اقتضى الأمر، ولو كان زائدا عن العدد المطلوب ". والمادة 131 من المرسوم رقم 59/85،⁽⁶⁶⁾ تنص على أنه: " يوقف الموظف فوراً إذا تعرض لمتابعات جزائية لا تسمح بإبقائه في العمل ولا تسوى وضعيته نهائياً إلا بعد أن يصبح القرار القضائي الذي يترتب على المتابعات الجزائية نهائياً ".⁽⁶⁷⁾

- في دعاوى الاستعجال: تنص المادة 1/171 مكرر 3 من قانون الإجراءات المدنية الملغى على أنه: " في جميع حالات الاستعجال، يجوز لرئيس المجلس القضائي أو للقاضي الذي ينتدبه، بناء على عريضة تكون مقبولة حتى في حالة عدم وجود قرار إداري

سابق:.....الأمر بصفة مستعجلة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وذلك باستثناء ما تعلق منها بأوجه النزاع التي تمس النظام العام، ودون المساس بأصل الحق وبغير اعتراض تنفيذ أية قرارات إدارية بخلاف حالات التعدي والاستيلاء والغلق الإداري. ويخطر المدعى عليهم المحتمل اختصاصهم بأمر إثبات الحالة فوراً، ويحرر موظف قلم الكتاب المكلف بالإنداز أو إثبات الحالة وكذلك الخبير، مخضراً قضائياً يذكر فيه أقوال وملاحظات المدعى عليهم المحتمل اختصاصهم أو من يمثلهم ويبلغ هذا المحضر إلى كل ذي شأن. وتبلغ عريضة الطلب المستعجل - التي يكون الغرض منها اتخاذ أي إجراء آخر خلاف الإنداز أو إثبات الحالة - فوراً إلى المدعي المحتمل اختصاصه مع تحديد أجل للرد. ويكون الأمر - الصادر بقبول الطلبات المذكورة والمشمول بالإنفاذ المعجل أو الأمر الصادر برفضها - قابلاً للاستئناف أمام المحكمة العليا في ميعاد خمسة عشرة يوماً من تاريخ تبليغه، ويجوز في هذه الحالة لرئيس الغرفة الإدارية للمحكمة العليا أن يوقف فوراً وبصفة مؤقتة تنفيذ هذا القرار". (68)

عند ممارسة الإدارة لنشاطاتها أحيانا تقوم بحالات التعدي،⁽⁶⁹⁾ فتفقد الإدارة كل الامتيازات التي يخولها إياها القانون لتصبح في منزلة الأفراد وتعامل معاملتهم وهذا بسبب تجاوزها الصارخ للقانون، في هذه الحالة يتدخل القاضي في مواجهة الإدارة ويقوم باتخاذ أي إجراء مناسب يسمح بوضع حد لتعدي الإدارة،⁽⁷⁰⁾ إذ يمكن تعريف التعدي على أنه كل تصرف مادي يصدر عن الإدارة يشوبه عيب جسيم يمس الحقوق الأساسية للأفراد كالحق في الملكية أو الحريات العامة.⁽⁷¹⁾

تسعى الإدارة عند ممارستها لاختصاصاتها عن طريق القرارات التي تقوم بإصدارها إلى هدف تحقيق الصالح العام للأفراد، لكن في بعض الحالات يمكنها أن تزوغ عن هدفها الأساسي، لهذا الغرض أعطى المشرع للقضاء الإداري صلاحية وقف تنفيذ تلك القرارات الإدارية، لكنه في الوقت نفسه قام المشرع بتقييد هذا الاختصاص وجعله إجراء خاصا في حالات استثنائية معينة،⁽⁷²⁾ كما أن القاضي الإداري لا يمكنه توجيه أمر للإدارة إلا إذا طالب المدعي ذلك صراحة، ويشترط أن يكون هذا الطلب بعد رفع الدعوى في الموضوع،⁽⁷³⁾ ويصدر

القاضي الإداري أمرا بوقف تنفيذ القرار الإداري حتى يتم الفصل في مدى شرعية القرار الإداري عن طريق دعوى البطلان. (74)

تتشرط الضمانات في مجال الضرائب من قبل الشخص المكلف بالضريبة تضمن تحصيل المبلغ المتنازع فيه، لكي يكون طلب تأجيل دفع الضرائب موضوع سند التحصيل مقبولا، (75) أما في حالة عدم وجود هذه الضمانات، فتستطيع إدارة الضرائب استكمال إجراءات عملية التنفيذ الجبري ضد الشخص المكلف بالضريبة، وذلك دون انتظار صدور قرار الجهة القضائية المختصة. (76) كما يشترط لكي يكون طلب المدعي مقبولا أن يبرر وجود احتمال كبير لحدوث أضرار كبيرة تنتج من جراء تنفيذ القرار يصعب جبرها بعد ذلك، ويكون طلب المدعي بوقف التنفيذ مبنيا على أوجه جدية يمكن أن تنسف شرعية القرار الإداري المطعون فيه. لكن يمكن لإدارة الضرائب في هذا المجال أن تتعسف وتترتب عن قرارها مصاعب مالية للشخص المكلف بالضريبة، (77) كما لا خوف من توقيف قرار تحصيل الضريبة ما دام ذلك مرتبطا بتقديم ضمانات تسمح بتحصيل الضريبة، إذا تبين استحقاقها وهذا طبعا يكون تحت رقابة القاضي الاستعجالي.

ب- في مجال إجراءات الخصومة.

يؤدي القاضي الإداري دورا إيجابيا ومهما في إدارة مراحل الخصومة المطروحة أمامه، على عكس نظيره القاضي العادي الذي يعتبر دوره سلبيا وغير منتج في الدعاوى المعروضة عليه لأن عبء الإثبات يقع على المدعي، (78) إذ يجب على أطراف الخصومة في الدعاوى الإدارية تقديم أدلة أو مستندات لصالحهم، في هذه الحالة يقوم القاضي الإداري بمباشرة كافة إجراءات التحقيق المختلفة للبحث عن الحقيقة وإظهار مدى عدم مشروعية التصرف، (79) كما خولت للقاضي الإداري صلاحيات يختص بها هو دون غيره نذكرها في النقاط الآتية:

- يمكن للقاضي الإداري أن يطلب تقديم مستندات من خلال تكليف أحد أطراف الخصومة في مدة زمنية محددة، تكون هذه المستندات منتجة في التحقيق في القضية ويكون الهدف هو

تحقيق نوع من التوازن في الإجراءات بين الأشخاص العاديين الذين يمكن أن يتضرروا من إساءة استعمال الإدارة لسلطتها من خلال إخفاء الوثائق أو المستندات الضرورية التي يمكن أن تبين الحقيقة. وهذا ما أكدته المادة 170 فقرة 07 من قانون الإجراءات المدنية الملغى،⁽⁸⁰⁾ رغم ذلك نجد المادة 169 فقرة 02 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية قد نصت على وجوب إرفاق عريضة افتتاح الدعوى القضائية الإدارية بالقرار المطعون فيه، لكن في الكثير من الأحيان يستحيل تقديم القرار محل الطعن من قبل الطاعن وذلك بسبب عدم تبليغه إياه ومع ذلك فالقاضي الإداري لا يقوم بالتصريح بعدم قبول الطعن، لكنه يقوم بإلزام الإدارة بمصدره القرار بتقديم نسخة منه.⁽⁸¹⁾

- يمكن للقاضي الإداري طلب حضور ممثلي الإدارة أمامه وذلك لأجل سماعهم أو تقديم توضيحات تتعلق بموضوع الدعوى المعروضة أمامه، أي تقديم هؤلاء الممثلين الدوافع والأسباب سواء الواقعية والقانونية التي أدت بالإدارة لاتخاذ هذا القرار، وهذا يؤدي إلى تقصي مدى توافر المصلحة العامة التي تهدف الإدارة إلى تحقيقها ومدى السهر على حمايتها.⁽⁸²⁾

لكن رغم هذه الصلاحيات التي يتمتع بها القاضي الإداري، إلا أنه لا يملك سلطة إلزام الإدارة أو حتى الشخص المتقاضي ضد الإدارة على تقديم مستند معين خلال مراحل سير الإجراءات، في حالة ما إذا رفض خاصة ممثلي الإدارة الاستجابة لطلب القاضي بتقديم الوثائق والمستندات أو حتى رفضهم الحضور لسماعهم أمام القاضي لتقديم التوضيحات المطلوبة عند استدعائهم، حينئذ يجد القاضي نفسه في موقف حرج هل يقوم بالفصل في الدعوى بناء على ادعاءات الطاعن، أم يصرح بعدم قبول الدعوى في الموضوع، لأن في الدعاوى الإدارية في الغالب يقع عبء الإثبات على عاتق المدعي، فالقاضي الإداري لا يملك سوى الفصل في الدعوى بناء على ادعاءات المدعي وربما يكون هذا بمثابة جزاء على تعنت الإدارة من خلال موقفها السلبي،⁽⁸³⁾ أو يصدر قرارا بعدم قبول الدعوى أو يرفضها موضوعا لعدم توفر الأدلة والبراهين لإثبات صحة ادعاءات الطاعن.

- ج - إصدار القاضي الإداري أوامر للإدارة بناء على اجتهاده.

من خلال بعض قرارات مجلس الدولة المنشورة لم يتضح لنا تماما موقفه من مبدأ عدم جواز توجيه أوامر للإدارة، وهذا ما يجعل التعرف على توجه الاجتهاد القضائي الجزائري أمرا صعبا، لكن الواقع العملي يقر الإبقاء على مبدأ عدم جواز توجيه أوامر للإدارة، في المقابل لم يمنع هذا الواقع ممارسة القاضي الإداري لاختصاصاته كاملة غير منقوصة، عند فصله في بعض القضايا التي عرضت عليه، إذ في الكثير من الأحيان قام القاضي الإداري بتوجيه أوامر للإدارة منها ما جاء بصيغة صريحة ومنها ما جاء بصيغة ضمنية.⁽⁸⁴⁾ كما يرى الأستاذ بوبشير أنه إذا كان القاضي الاستعجالي يملك صلاحية اعتراض تنفيذ القرارات الإدارية التي تخص حالات التعدي والاستيلاء عن طريق توجيه أوامر للإدارة من أجل وضع حد لحالات التعدي والاستيلاء رغم ما تمتلكه الإدارة من امتيازات متنوعة، فمن الأولى والأصح توجيه قضاة الموضوع أوامر للإدارة.⁽⁸⁵⁾

الفرع الثاني: سلطة توجيه القاضي الإداري أوامر للإدارة في ظل القانون رقم 09/08.

إن وصف مبدأ الفصل بين الهيئات القضائية والإدارية بأنه مبدأ سياسي وليس قانونيا، واتجاه القضاء الإداري في عدم توجيه أوامر إلى جهة الإدارة لا يستند إلى أية اعتبارات قانونية، لأن مبدأ الفصل بين السلطات بمفهومه الصحيح لا يتعارض مع قيام القاضي بتوجيه أوامر أو نواهي للإدارة من أجل ضمان تنفيذ أحكامه، وإنما يستند هذا الموقف إلى مقتضيات العملية التي يبني عليها القاضي الإداري سياسته القضائية التي يلتزم بها في إصدار أحكامه.⁽⁸⁶⁾

إن الملاحظ بشأن أسلوب الوسائل شبه القضائية هو عدم قدرته على حل مشكلة تنفيذ الأحكام والمقررات القضائية، ولهذا تم الاعتماد على وسائل أخرى لضمان احترام المقررات القضائية الإدارية، والعمل لتنفيذها من خلال منح القاضي الإداري لسلطة توجيه أوامر للإدارة، وإذا كان القاضي الإداري الفرنسي بحكم تخصصه واستقلاله، قد حمل على كاهله مهمة مواجهة تعسف الإدارة وحماية الأشخاص الخاصة من التصرفات غير الشرعية التي تصدرها الإدارة، لكن في الواقع هذا القاضي ضعيف إذا ما تعلق الأمر بعدم احترام الإدارة للأحكام والقرارات التي يصدرها القاضي، بالإضافة إلى سلطة توقيع الغرامة التهديدية على الإدارة

الممتعة عن التنفيذ. وتتمثل تلك الوسائل في سلطة القاضي الإداري في توجيه أوامر للإدارة (أولا)، والوسيلة الثانية هي الغرامة التهديدية (ثانيا).

-أولا: سلطة القاضي الإداري في توجيه أوامر للإدارة ومبدأ المشروعية.

يعتبر توجيه الأمر القضائي طلبا موجها من القاضي الإداري إلى الإدارة لإلزامها القيام بعمل أو الامتناع عنه، هذه القاعدة التي تبناها النظام الفرنسي وعمل بها، تم الأخذ بها من قبل العديد من الدول وتم تبنيها في منظوماتها القضائية، من هذه الدول الجزائر التي قامت بإدراج هذه القاعدة في نظامها القضائي.⁽⁸⁷⁾

-1- مبدأ عدم جواز توجيه أوامر للإدارة.

يظهر القاضي الإداري بصفتين مختلفتين، نجد في الأولى يظهر بصفة المدافع عن الأشخاص الخاصة عندما يقف أمام تعسف الإدارة واستبدادها، وعندما يلغي التصرفات والأعمال غير المشروعة، من خلال إيجاد حل للنزاع المعروف عليه، وفي الثانية يظهر بشخصية المدافع عن الإدارة عندما يتردد في إجبار الإدارة على تنفيذ القرارات القضائية، أو يقف مكتوف الأيدي أمام ما تملكه الإدارة من سلطات، وما يفقده القاضي الإداري من سلطات تمكنه توجيه أوامر للإدارة لضمان تنفيذ القرارات القضائية الإدارية.⁽⁸⁸⁾ كما أن مبدأ منع القاضي من توجيه أوامر للإدارة ظل لفترة معتبرة من الزمن غير مستخدم من قبل القاضي الإداري، ليس بسبب غياب نص قانوني فقط، وإنما بسبب مجموعة من العوامل التاريخية والسياسية تتعلق أساسا بالتفسير الخاطئ لمبدأ الفصل بين السلطات، وفكرة دولة القانون.⁽⁸⁹⁾

- المساس بمبدأ الفصل بين السلطات: يقصد بمبدأ الفصل بين السلطات أن تختص كل سلطة بمجموعة من الاختصاصات تجعل كلا منها تستقل عن السلطة الأخرى، ولا يحق لأية سلطة أن تتدخل في شؤون الأخرى، فتمارس السلطة القضائية سلطة الفصل في النزاعات، وتمارس السلطة التشريعية سلطة سن القوانين وتمارس السلطة التنفيذية السلطة الإدارية. واقترن مبدأ الفصل بين السلطات بمبدأ آخر أخذ به رجال الثورة الفرنسية ألا وهو مبدأ الفصل بين الهيئات القضائية والهيئات الإدارية، والذي يعتبر صورة من صور الفصل بين السلطات، وعلى

أساسه لا يمكن للقاضي الإداري توجيه أوامر للإدارة، أو يعدل العمل الذي اتخذته، وذلك بوصفه ليس سلطة رئاسية للإدارة، نظرا لانتمائه للسلطة القضائية التي تتميز بانفصالها عن الإدارة وظيفيا وعضويا.⁽⁹⁰⁾

تمارس كل سلطة اختصاصها وفق ما تراه مناسباً وما يمليه القانون فلا يكون بمقدور السلطة القضائية النظر في النزاعات إلا بتدخل صاحب الصفة والمصلحة، كما أن سلطة القضاء تقتصر على الفصل في النزاعات ويمنع على القاضي تنبيه الإدارة إلى واجبها الذي نسيته قصد تنفيذ الحكم، أو يبين لها الإطار الذي ينبغي عليها أن يجري فيه التنفيذ لأن ذلك يكون بمثابة تدخل في أعمال الإدارة.⁽⁹¹⁾ ومن هذا فالأوامر التي يصدرها القاضي للإدارة للقيام بعمل أو الامتناع عنه من شأنها أن تحول القاضي إلى رجل إداري، كما يشكل خرقاً واضحاً لهذا المبدأ.⁽⁹²⁾

- مبدأ المشروعية ومقتضيات دولة القانون: تفرض مقتضيات مبدأ الشرعية على القاضي الإداري مباشرة سلطة الرقابة على أعمال الإدارة، والنظر في مدى مطابقتها مع ما أراده المشرع حينما يقوم بالرقابة على أعمال الإدارة ويأمرها بعمل شيء، فهو لا يفعل هذا باعتباره رئيساً إدارياً عليها وإنما يفعل ما يفرضه القانون إذا أثبت مخالفتها.⁽⁹³⁾ كما يشكل تمكين القاضي توجيه أوامر إلى الإدارة تطبيقاً حقيقياً لمقتضيات دولة القانون وحماية مبدأ الشرعية، ويحقق فعالية في النشاط الإداري وجدية في العمل قد لا نجدها في حالة تطبيق مبدأ عدم جواز توجيه القاضي الإداري أوامر للإدارة،⁽⁹⁴⁾ لأن الإدارة ستتخذ أثناء مباشرتها لأعمالها كل التدابير اللازمة لتفادي مخالفة القانون. لأنها تتخوف من الرقابة القضائية التي يمارسها القاضي الإداري، لكن مبدأ عدم جواز توجيه القاضي أوامر للإدارة لم يطبق على إطلاقه في فرنسا ووردت عليه بعض الاستثناءات.⁽⁹⁵⁾

2- الاستثناءات الواردة على المبدأ.

يمكن إجمال هذه الاستثناءات التي وردت على المبدأ في النقاط الآتية:

- **أوامر الإجراءات:** يقصد بها أن القاضي الإداري له سلطة إصدار أوامر للإدارة وذلك فيما يتعلق بموضوع النزاع، مثل تقديم المستندات والوثائق الضرورية للفصل في النزاع، وفي حالة عدم استجابة الإدارة لأوامر القاضي الإداري يعتبر بمثابة إقرار ضمني على صحة ما يدعيه الطرف الآخر وعلى الإدارة إثبات العكس، وقد يؤدي امتناع الإدارة عن الاستجابة لأوامر القاضي الإداري إلى إلغاء القرار المطعون فيه جزاء عن الامتناع، لأن الإدارة لم تقف كطرف متعاون.⁽⁹⁶⁾

- **القضاء المستعجل الموضوعي قبل التعاقد:** يعود أصل هذا النظام القضائي إلى القضاء الأوروبي، وتقرر في فرنسا وفقا للقانون الصادر بتاريخ 04 جانفي 1992 ويهدف هذا النظام إلى حماية قواعد العلانية والمنافسة قبل إتمام إبرام العقد،⁽⁹⁷⁾ ويعطي القاضي الإداري سلطات واسعة غير مألوفة في الإجراءات القضائية الإدارية العادية، قد تصل إلى حد إرسال أوامر للإدارة ووقف تنفيذ كل القرارات والإجراءات المتصلة بعملية الإبرام.

- **قضاء وقف التنفيذ والأمر:** إن الأصل في القرارات الإدارية متى كانت شرعية ونشرت وبلغت أنها تسري في مواجهة الغير، وعلى المخاطبين بها إثبات عكس ذلك أمام القضاء، لكن من المستقر عليه فقها وقانونا أن المدعي يستطيع أن يطلب من القاضي الإداري تأجيل تنفيذ القرار محل النزاع، حتى يتم البت في الدعوى الأصلية المتعلقة بإلغاء القرار محل الطعن، ويشترط هنا لوقف التنفيذ:

- ضرورة وجود ضرر من المتعذر إصلاحه ناجم عن تطبيق القرار موضوع النزاع.

- وجود أسباب جدية من شأنها أن تؤدي إلى إلغاء القرار الإداري.

- اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء.

- **الأمر الضمني:** في هذه الحالة عندما تمتنع الإدارة عن تنفيذ القرار النهائي الحائز لقوة الشيء المقضي فيه، يعود المدعي على القاضي الذي يحكم بإحالة الملف إلى الإدارة المعنية مع وجوب اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التنفيذ.⁽⁹⁸⁾ وهكذا يتدخل القاضي الإداري بطريقة غير مباشرة ليحقق ما يريده وهو تنفيذ القرارات، وفي حالة عدم قيام الإدارة بتنفيذ القرارات رغم

تدخل القاضي الإداري، يمكن للقاضي إثارة مسؤولية الإدارة على أساس الخطأ المرفقي الذي يستوجب التعويض. وتلك الحالات هي التي منحت للقاضي الإداري الحق بتوجيه الأوامر للإدارة، وما هي إلا استثناء عن القاعدة التي كانت سائدة في فرنسا والتي تقوم على عدم إعطاء القاضي سلطة توجيه أوامر للإدارة، لكن هذا الأمر لم يدم طويلا حتى تدخل المشرع الفرنسي بصدور القانون المؤرخ في 18 فيفري 1952، وأجاز بموجبه للقاضي الإداري توجيه أوامر للإدارة ولكن ضمن حدود معينة.⁽⁹⁹⁾

- ثانيا: تنظيم توجيه الأوامر القضائية للإدارة في الجزائر.

لم يهتم المشرع الجزائري قبل سنة 2008 بموضوع توجيه أوامر للإدارة بالتنفيذ من قبل القاضي الإداري، وإنما هناك موقف للقضاء الإداري يظهر من خلال المقررات القضائية الصادرة عن الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا سابقا ومجلس الدولة حاليا.

1- موقف القاضي الجزائري من مبدأ عدم جواز توجيه أوامر للإدارة.

طبقا لمبدأ الفصل بين السلطات يمنع القاضي الإداري من إصدار أمر للإدارة، ونجد ما قضيت به الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا،⁽¹⁰⁰⁾ بإبطال قرار رفض إعادة إدماج المدعي دون الأمر بإلزام الإدارة بإعادة إدماجه في منصب عمله، ما أعتبر اعترافا ضمنيا بعدم جواز إصدار أوامر للإدارة. كما أفصحت قرارات مجلس الدولة عن عدم إمكانية توجيه القاضي الإداري أوامر للإدارة، وذلك يظهر من خلال ما تضمنه قرار مجلس الدولة، إذ جاء فيه: " حيث إن طلب المستأنف يرمي إلى إلزام المستأنف عليه بتسوية وضعيته الشريط الأرضي الزائد الذي لا يوجد في عقد البيع الخاص بالمستأنف، وحيث أن القضاء الإداري من اختصاصه مراقبة شرعية الأعمال الإدارية، التي تقوم بها الإدارة وليس من اختصاصه أن يأمر الإدارة بعمل شيء، لذلك فإن الطلب الأساسي للمستأنف غير مؤسس".⁽¹⁰¹⁾ وهكذا قرر القضاء الإداري في الجزائر قبل صدور قانون الإجراءات المدنية والإدارية، أنه لا سلطة للقاضي الإداري في أمر الإدارة بأداء عمل أو الامتناع عنه، كما هو الحال في فرنسا ووردت

على هذا المبدأ استثناءات تناولها القضاء، أين قضى بتوجيه أوامر للإدارة في حالات معينة يمكن ذكرها فيما يلي:

- **حالة التعدي:** طبقا لنص المادة 171 مكرر من قانون الإجراءات المدنية، قضى مجلس الدولة بتاريخ 01 فبراير 1999 في قضية الشركة الجزائرية لتوزيع السيارات، بإلغاء الأمر المستأنف الصادر عن الغرفة الإدارية لمجلس قضاء وهران في 14 ديسمبر 1996، ويعد التصدي والفصل في القضية من جديد أمرت البلدية بوضع حد لحالة التعدي وإرجاع المحلات إلى حالتها الأولى ووضعها تحت تصرف الطاعنة.⁽¹⁰²⁾ ونتساءل عن الأساس القانوني الذي استند إليه مجلس الدولة الجزائري في استعماله عبارة الأمر، بإبطاله للقرار الإداري وإلزامه للإدارة في الوقت نفسه، للقيام بعمل سواء بصفة صريحة أو محتشمة. وهذه الملاحظات تداركها المشرع الجزائري في القانون رقم 09/08 والذي وسع صلاحيات القاضي الإداري في مواجهة الإدارة في مجال تنفيذ الأحكام الإدارية.

- **حالة الإلزام القانوني:** في هذه الحالة تتضمن بعض النصوص القانونية إلزام الإدارة للقيام بعمل أو الامتناع عنه، وهذا بتحقيق شروط معينة، على القاضي إذا امتنعت الإدارة عن القيام بذلك أن يأمرها به. فمثلا في مجال نزع الملكية للمنفعة العامة كان القانون القديم يلزم الإدارة إذا لم تتلق العقارات المنزوعة ملكيتها التخصيص المقرر لها خلال خمس سنوات، على أن تعيد بيعها للمالكين المنزوعة منهم وإذا امتنعت الإدارة عن القيام بإعادة البيع فيمكن القاضي أمر الإدارة بذلك، وهذا ما قضت به الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا في قضية (ب-ع) ضد والي ولاية الجزائر، وأبطلت قرار الوالي المطعون فيه وأمرت بإعادة البيع للطاعن.⁽¹⁰³⁾

-2- تنظيم توجيه الأوامر القضائية للإدارة في القانون رقم 09/08.

اهتم المشرع الجزائري من خلال قانون الإجراءات المدنية والإدارية بتنظيم توجيه الأوامر القضائية من قبل القاضي الإداري، وذلك من خلال نص المادتين 978 و 979. من نص المادة 978 نستنتج أنه إذا لم يطلب الخصوم من القاضي الإداري الحكم بالأمر في مواجهة الإدارة، يستطيع ممارسة سلطته في الأمر، فالمدعي يجب أن يطلب من المحكمة أن

تدرج في منطوق الحكم الذي تصدره فقرة تتضمن إلزام الإدارة بالإجراء المحدد. ويجب أن يكون الطلب في هذه الحالة واضحا ومحددا لأنه إذا جاء الطلب بصيغة عامة دون أن يتضمن طلب الأمر بإجراء محدد فيكون مصيره الرفض، وطلب توجيه الأوامر بالتنفيذ إلى الإدارة الراضة لتنفيذ المقرر الإداري، سواء كان في المقرر نفسه أو بقرار جديد في حالة عدم طلبها أثناء الخصومة. لأن القاضي له الحق في أن يأمر الإدارة بتنفيذ مقرر قضائي صادر من قبل ولكن لم يلق تنفيذا من طرفها، وهذه المسألة تثير إشكاليات تتعلق بالجهة المختصة بالنظر في طلبات الأمر في هذه الحالة.⁽¹⁰⁴⁾

نستنتج من خلال نص المادة 979 أن المحكمة الإدارية المختصة في هذه الحالة إذا صدر عنها حكم ولم يلق تنفيذا ولم يتم الطعن فيه وحاز قوة الشيء المقضي فيه، ولكن إذا تم الطعن في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية أمام مجلس الدولة، وهذا الحكم لم ينفذ من جانب الإدارة، وكان قاضي الاستئناف بمجلس الدولة لم يبت في هذا الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية. فالجهة القضائية صاحبة الاختصاص في النظر في طلبات الأمر في هذه الحالة هي المحكمة الإدارية،⁽¹⁰⁵⁾ إلا أنه إذا نظر مجلس الدولة في الطعن في حكم المحكمة الإدارية وقامت بإبطاله فلا يطعن في حكم المحكمة الإدارية نظرا لانعدام وجوده القانوني. وبهذا يمكن أن نطلب من قاضي الاستئناف في مجلس الدولة وحده أن يأمر الإدارة بتنفيذ القرار الذي ألغى حكم المحكمة الإدارية، كما أن مجلس الدولة هو المختص في حالة صدور قرار ضد الإدارة كأول درجة للتقاضي الإداري ورفضت الإدارة تنفيذه.⁽¹⁰⁶⁾

الهوامش:

- 1- ماجد راغب الحلو، القضاء الإداري، مبدأ المشروعية وتنظيم القضاء الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 09.
- 2 - زوينة عبد الرزاق، الرأي الاستشاري لمجلس الدولة - ولادة كاملة ومهمة مبتورة، مجلة مجلس الدولة، العدد الأول، لسنة 2001، ص 29.
- 3 - تنص المادة 139 من دستور 28 نوفمبر 1996 على أنه "تحمي السلطة القضائية المجتمع والحريات، وتضمن للجميع ولكل واحد المحافظة على حقوقهم الأساسية".
- 4 - قرار المجلس الأعلى رقم 33647 صادر في 08 أكتوبر 1983 مجلة الاجتهاد القضائي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987، حيث جاء في حثياته "حيث أنه ليس من سلطات الرئيس أو المجلس الشعبي البلدي الحل محل الجهة القضائية والبت في قضية من قضايا الملكية".

- 5 - في فرنسا مثلا تقرر بموجب قانون رقم 24/16 مؤرخ في 24 أوت 1790، منع المحاكم التدخل لرقابة أعمال، وحتى عدم جواز ممارسة للأعمال الإدارية أو توجيه الأوامر أو التعليمات للإدارة، وهذا بناء على نص المادة 13 منه التي نصت على أنه "تعتبر الوظائف القضائية وتظل دائما منفصلة عن الوظائف الإدارية. ولا يستطيع القضاة أن يعرفوا بأية طريقة كانت أعمال أجهزة الإدارة، تحت طائلة الخيانة العظمى. ولا يمكنهم تكليف رجال الإدارة بالحضور أمامهم بسبب وظائفهم".
- 6 - يكمن الهدف من إستقلال القضاء الإداري إلى تفادي أن تكون الإدارة خصما وحكما في الوقت نفسه حيث تتمتع الإدارة بامتيازات السلطة العامة وتتحكم في زمام الأمور، كما يكمن الهدف من إستقلال الإدارة إلى ضمان أداء دورها ومهامها دون أن تكون خاضعة لسلطة القاضي الإداري وكأنه مسئول عليها سواء رئاسيا أو وصائيا.
- 7 - **BRISSON jean François**, l'injonction au service de la chose jugée contre l'administration, justices, R.G.D.P, n° 03, 1996, pp 167 – 201. Cf. p 181.
- 8 - **BRISSON jean François**, Op. cit, p 1183.
- 9- قرار مجلس الدولة رقم 002990 صادر في 11 جوان 2001 حيث جاء فيه "أن القاضي الإداري وطبقا لمبدأ الفصل بين السلطات لا يمكنه إجبار الإدارة على تحرير مقرر أو عقد التنازل عن الشقة". هذا بعد أن ألغى مجلس الدولة قرار الغرفة الإدارية بمجلس قضاء بجاية الذي قضى بالزام المدعى عليها (ولاية بجاية) بتحرير عقد البيع لفائدة المدعي على الشقة الكائنة بـ 13 شارع الإخوة عربوش بجاية.
- 10- **الكلياني فاروق**، استقلال القضاء، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977، ص 241.
- 11- قرار الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا رقم 105050 صادر في 24 جويلية 1994، المجلة القضائية للمحكمة العليا، عدد 03 لسنة 1994، ص 218 - 224، حيث جاء في حثياته "إن القاضي الإداري وطبقا لمبدأ الفصل بين السلطات، لا يمكنه إجبار الإدارة على تعويض المستأنف بقطعة أرضية أخرى عندما ترفض هذه الأخيرة هذا الحل الجديد الذي لا يوجد في بنود العقد الأصلي". بالإضافة إلى قرار مجلس الدولة رقم 005814 صادر في 06 ماي 2003، مجلة مجلس الدولة، عدد 04 لسنة 2003، ص 128 – 131. حيث جاء فيه "... نظرا لمبدأ الفصل بين السلطات، فإن السلطة القضائية لا يمكنها أن تحل محل السلطة المؤهلة قانونا وهي وزارة الداخلية...".
- 12-**CHEVALLIER Delphine**, l'élaboration historique du principe de séparation de la juridiction administrative et de l'administration active, thèse de doctorat, Dalloz, Paris, 1932. P 211.
- 13 - **MAHIOU Ahmed**, Le contentieux administratif en Algérie, R.A.S.J.E.P, n° 03, 1972, p 582.
- 14- **أحسن بوسقيعة**، توزيع الاختصاص بين النظامين القضائيين العادي والإداري في مجال المنازعات الإدارية الجمركية، مجلة مجلس الدولة، العدد 02، لسنة 2002، ص 49.
- 15- **حسن السيد بسيوني**، دور القضاء في المنازعات الإدارية...، مرجع سابق، ص 163.
- 16- **حسن السيد بسيوني**، مرجع سابق، ص 164.
- 17- مرجع سابق، ص 165.
- 18- **عبد الحكيم بدرخان**، مركز السلطة القضائية في الدستور الإنجليزي...، مرجع سابق، ص 15.
- 19- **TIXIER Gilbert**, Le Contrôle judiciaire de l'administration anglaise. Contentieux de la légalité, Dalloz, Paris, 1954, P 61.
- 20- **حمدي عمر علي**، سلطة القاضي الإداري في توجيه أو أمر للإدارة، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 08.
- 21- **محمد تقية**، مبدأ المشروعية ورقابة القضاء على الأعمال الإدارية، ملتقى قضاة الغرف الإدارية، وزارة العدل، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 1992، ص 51.
- 22- **محمد باهي أبو يونس**، الغرامة التهديدية كوسيلة لإجبار الإدارة على تنفيذ الأحكام الإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص 14.
- 23- **يسرى محمد العصار**، مبدأ حظر توجيه أوامر من القاضي للإدارة وحظر الحلول محلها وتطوراته الحديثة – دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 39.

- 24 - مرجع سابق، ص 41.
- 25 - SARDA François, L'intervention du pouvoir dans les instances judiciaires, R.F.E.C.P, Pouvoirs, n° 16, 1981, p 72.
- 26 - PRELOT Marcel, La notion de pouvoir administratif, Revue Al kanoun WaL Iqtisad, Université du Caire, 1950, p 29 et 30.
- 27 - للتفصيل أكثر حول هذا الموقف في فرنسا أنظر:
- GUSTAVE PEISER, contentieux administratif, 14 éd., Dalloz 2006 , pp, 88 89.
- 28 - CHEVALLIER Delphine, l'élaboration historique du principe de séparation de la juridiction administrative et de l'administration active, p 231.
- 29 - RIVERO Jean, Droit administratif, Dalloz, Paris, 5° éd, 1971, p173.
- 30 - CHEVALLIER Delphine, Op. cit, p 232.
- 31 - GUSTAVE PEISER, contentieux administratif, 14 éd., Dalloz 2006, p 93.
- 32 - CHEVALLIER Delphine, Op. cit, p 237.
- 33 - ibid, p 328.
- 34 - LAPANNE –JOINVILLE Jean, Organisation judiciaire de. T 3. Contentieux administratif et procédure administrative, Ministère de l'intérieur, Algérie, 1972, p 55, 56.
- 35 - LAPANNE –JOINVILLE Jean, Op. cit, p 59.
- 36 - يسرى محمد العصار، مبدأ حظر توجيه أوامر ...، مرجع سابق، ص 51.
- 37 - إبراهيم أوفادة، تنفيذ الحكم الإداري الصادر ضد الإدارة، رسالة ماجستير في القانون، معهد الحقوق، جامعة الجزائر، 1984، ص 74.
- 38 - يسرى محمد العصار، مرجع سابق، ص 74.
- 39 - طلال خالد مرزوق الرشيدي، استقلال السلطة القضائية – دراسة مقارنة في القانونين المصري والكويتي، رسالة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2011، ص 617.
- 40 - بشير يلس شاوش، فضوليات حول التدابير الداخلية في مرفق القضاء، موسوعة الفكر القانوني، مركز الدراسات والبحوث القانونية، العدد التجريبي، لسنة 2003، ص 164.
- 41 - BENMELHA Ghouti, L'Etat Algérien devant la justice, R.A.S.J.E.P, n° 02, 1971, p 339.
- 42 - ليلي زروقي، استقلال القضاء بين المبادئ الدستورية والتطبيق، مجلة الفكر البرلماني، عدد مارس 1999، ص 14.
- 43 - لحسين بن الشيخ آث ملويا، دروس في المنازعات الإدارية ووسائل المشروعية، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 477.
- 44 - مرجع سابق، ص 478.
- 45 - إبراهيم أوفادة، تنفيذ الحكم الإداري الصادر ضد الإدارة ...، مرجع سابق، ص 79.
- 46 - مجلة مجلس الدولة، العدد 03، 2002، ص 161.
- 47 - ABERKANE Farida, Le rôle des juridictions administratives dans le fonctionnement de la démocratie, Revue du Conseil d'Etat, n° 04, 2003, p 11.
- 48 - يوسف بن ناصر، عدم تنفيذ الإدارة العامة لأحكام القضاء الإداري الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 04 لسنة 1994، ص 916.
- 49 - بوعشبة توفيق، المشاكل الحالية للعدالة الجزائرية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد الرابع، لسنة 1982، ص 797.
- 50 - حسن السيد بسيوني، دور القضاء في المنازعات الإدارية ...، مرجع سابق، ص 311.

- 51 - تنص المادة 02 من قانون عضوي رقم 01/98 بتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله على أنه " مجلس الدولة هيئة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية، وهو تابع للسلطة القضائية".
- 52- بودريوة عبد الكريم، مبدأ عدم جواز توجيه القاضي أوامر للإدارة - تقليد أو تقييد، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، عدد 01، لسنة 2007، ص 49. حيث أنه أقر بموقف معتدل وذلك حين اقترح تمكين توجيه القاضي أوامر للإدارة في المجال المقيد لاختصاص الإدارة، ولكن دون أن يتعدى ذلك بالتطرق لمجال الخاص بالسلطة التقديرية للإدارة التي تبقى اختصاصا أصيلا لها.
- 53 - بوبشير محند أمقران، عن انتفاء السلطة القضائية ...، مرجع سابق، ص 113.
- 54 - VANDERMEEREN Roland, La réforme des procédures d'urgence devant le juge administratif, A.J.D.A, n° 09, 2000, p 713.
- 55 - بوبشير محند أمقران، ص 314 و 315.
- 56- أمر رقم 01/85 تمت الموافقة عليه بموجب قانون رقم 08/85 مؤرخ في 29 صفر 1406 الموافق 12 نوفمبر 1985 يتضمن الموافقة على أمر رقم 01/85 مؤرخ في 26 ذي القعدة 1405 الموافق 13 أوت 1985 يحدد انتقاليا قواعد شغل الأراضي قصد المحافظة عليها وحمايتها، جريدة رسمية عدد 47، مؤرخ في 13 نوفمبر 1985.
- 57- مرسوم تنفيذي رقم 176/91 مؤرخ في 28 ماي 1991 يحدد كفاءات تحضير شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم وتسليم ذلك، جريدة رسمية عدد 26، مؤرخ في 01 جوان 1991.
- 58- قرار مجلس الدولة رقم 009984 صادر في 05 فيفري 2002 مجلة مجلس الدولة، عدد 01، لسنة 2002، ص. ص 145-146. مجلس الدولة استند في هذا القرار للمادة 77 من مرسوم تنفيذي رقم 176/91، حيث جاء في حثياته " حيث أنه واضح من الملف أن رئيس المجلس الشعبي البلدي لم يأخذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة 77 من المرسوم التنفيذي رقم 176/91 مكتفيا بإصدار قرار الهدم مما يتعين الاستجابة إلى طلبات المستأنف والمتعلقة بشرط إخلاء النباية المتنازع من أجلها والقضاء على البلدية بالقيام بالإجراءات المتعلقة بذلك. وكنتيجة على ذلك أمر البلدية بإخلاء المبنى المتنازع من أجله ".
- 59- قانون رقم 25/90 مؤرخ في 01 جمادى الأولى 1411 الموافق 18 نوفمبر 1990 يتضمن قانون التوجيه العقاري، جريدة رسمية عدد 49، مؤرخ في 21 نوفمبر 1990، معدل ومتم بموجب أمر رقم 26/95 مؤرخ في 26 سبتمبر 1995، جريدة رسمية عدد 55، مؤرخ في 27 سبتمبر 1995.
- 60 - قانون رقم 11/91 مؤرخ في 12 شوال 1411 الموافق 27 أبريل 1991 يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية للمنفعة العامة، جريدة رسمية عدد 21، مؤرخ في 08 ماي 1991.
- 61- قرار مجلس الدولة رقم 006222 صادر في 15 أبريل 2003، مجلة مجلس الدولة، عدد 04، لسنة 2003، ص.ص 91-92. لمزيد من التفصيل أنظر بوبشير محند أمقران، انتفاء مرجع سابق، ص 317.
- 62- قرار مجلس الدولة صادر في 31 جانفي 2000، حيث استند مجلس الدولة إلى نص المادة 351 من القانون المدني في إصدار قراره حيث جاء فيه " إلزام بلدية موزاية بأن تقوم بإجراء إشهار العقد الإداري المحرر في 10 نوفمبر 1988 والمتضمن بيع قطعة أرض" ورد في مرجع لحسين بن الشيخ آث ملويا، دروس في المنازعات الإدارية، وسائل ...، مرجع سابق، ص 186.
- 63- قرار الغرفة الإدارية للمحكمة العليا رقم 62279 صادر في 15 ديسمبر 1991، المجلة القضائية، عدد 2، لسنة 1993 (ص.ص 138 - 141)، حيث جاء فيه " إبطال قرار رفض إعادة إمام المدعي - أستاذ في المعهد الوطني للفلاحة في منصبه الأصلي - مع كل ما يترتب عن ذلك من نتائج قانونية "
- 64- قرار المحكمة العليا رقم 148721 صادر في 16 فيفري 1997، المجلة القضائية، عدد 02، لسنة 1997، (ص.ص 159 - 165). وفي نفس السياق قرر المجلس الأعلى في قراره رقم 56648 صادر في 25 مارس 1989، المجلة القضائية، عدد 03، لسنة 1993، (ص.ص 162-164). حيث جاء فيه " إبطال مقرر الإيقاف المتخذ من طرف وزير التعليم الأساسي في 29 نوفمبر 1970، وذلك بناء على عدم تسوية حالة الموظف خلال

- مدة ستة (06) أشهر ابتداء من يوم تبليغه قرار الإيقاف وفق ما تنص عليه المادة 60 من القانون الأساسي للوظيفة العمومي لسنة 1966 .
- 65- قرار مجلس الدولة رقم 005522 صادر في 22 جويلية 2002، مجلة مجلس الدولة، عدد 05، لسنة 2004، (ص.ص 181 – 182). حيث استند مجلس الدولة إلى المادة 49 من المرسوم رقم 59/85 في إصدار قراره الذي جاء فيه "كان على المستأنفة - مديرية التربية لولاية تيزي وزو - أن تسير بصفة نظامية الحياة المهنية للموظف وذلك بتسوية وضعيته الإدارية ..."، وكان ذلك بعد أن لاحظ نجاح المعنى في الاختبارات التطبيقية لشهادة الكفاءة للتعليم الأساسي وفق الثابت بموجب محضر اللجنة المحرر في 28 ماي 1995 المؤشر عليه من مدير التربية لولاية تيزي وزو بالموافقة على رأي اللجنة. والقرار صادر عن الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا رقم 124053 صادر في 05 ماي 1996، المجلة القضائية، عدد 02 لسنة 1996، (ص.ص 139 – 142). في هذا القرار اكتفت الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا بإبطال القرار الإداري المتضمن رفض الاعتراف للموظف بحقه المقرر قانونا ولم تأمر الإدارة المعنية صراحة بإعادة إدماجه.
- 66- مرسوم رقم 59/85 مؤرخ في 01 رجب 1405 الموافق 23 مارس 1985 يتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال الإدارات والمؤسسات العمومية، جريدة رسمية عدد 13، مؤرخ في 24 مارس 1985.
- 67- قرار مجلس الدولة رقم 141095 صادر في 26 أكتوبر 1998، هذا القرار أيد قرار الغرفة الإدارية بمجلس قضاء مستعانم، حيث أن الغرفة الإدارية بمجلس قضاء مستعانم أصدرت قرارها بتاريخ 25 أكتوبر 1994، حيث أمر مديرية التربية لولاية مستعانم بإعادة إدماج السيد عمران فريد في منصب عمله، بصفته أستاذ بمتوسطة عين تادلس- ولاية مستعانم- مع دفع رواتبه بداية من 01 جانفي 1994 حتى إعادة إدماجه الفعلي، وهذا طبعاً بعد صدور قرار بتبرئته عن مجلس قضاء وهران.
- 68- قرار مجلس الدولة رقم 002489 صادر في 16 جويلية 2001، حيث جاء في حثياته "الحكم على البلدية المستأنفة - بلدية ذراع قبيلة - بالتخلي عن القطعة البالغ مساحتها 2953 متر مربع، بعد أن ثبت استيلائها عليها". قرار غير منشور. - قرار المجلس الأعلى رقم 41543 صادر في 18 ماي 1985، المجلة القضائية، العدد 01 لسنة 1989، (ص.ص 262 – 264).
- 69 - حسين فريجة، الاستعجال الإداري في أحكام القضاء الإداري الجزائري، مجلة إدارة، العدد الأول، لسنة 2002، ص 11.
- 70 - محمد بن ناصر، إجراءات الاستعجال في المادة الإدارية - واقع وأفاق، مجلة مجلس الدولة، العدد الرابع، لسنة 2003، ص 34. ولمزيد من التفصيل أنظر محمد الصالح خراز، طبيعة قضاء وقف تنفيذ القرارات الإدارية، مجلة دراسات قانونية، الوادي - الجزائر، العدد الثاني، لسنة 2002، (ص.ص 51 و 52).
- 71- بشير بلعيد، قاضي الاستعجال في المادة الإدارية - إشكالات وحلول، ندوة القضاء المستعجل، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، الرباط، 1986، ص 71.
- 72 - قرار المحكمة العليا رقم 72400 صادر في 16 جوان 1990، المجلة القضائية، العدد 01، لسنة 1993، (ص.ص 131 – 134). والقرار رقم 018743 صادر عن مجلس الدولة في 19 جويلية 1999، ولمزيد من التفصيل أنظر لحسين بن الشيخ آث ملويا، دروس في المنازعات الإدارية، وسائل ...، مرجع سابق (ص.ص 85 – 87).
- 73 - غانم فاروق، عرض حول المشاكل العملية الإستعجالية في المادة الإدارية وال طول المناسبة لها، الندوة الوطنية للقضاء المستعجل، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 1995، ص 57.
- 74 - قرار مجلس الدولة رقم 013772 صادر في 14 أوت 2002، مجلة مجلس الدولة، العدد 02، لسنة 2002، (ص.ص 221 – 223).
- 75 - المادة 158 من قانون الإجراءات الجبائية.
- 76 - قرار مجلس الدولة رقم 116162 صادر في 27 جويلية 1998، مجلة مجلس الدولة، عدد 01 لسنة 2002، (ص.ص 79 – 82).
- 77 - رابح قنطار، النزاع الضريبي، نشرة القضاة، العدد 53، لسنة 1998، ص 19.

- 78 - قرار المحكمة العليا رقم 137561 صادر في 05 ماي 1996، حيث قررت المحكمة العليا أمر مديرية الشؤون الدينية برد البنائات المتنازع عليها لورثة المرحوم (ق.ح.م)، المجلة القضائية، العدد 02 لسنة 1996، ص 149.
- 79 - مسعود شيهوب، امتيازات الإدارة أمام القضاء، مجلة الفكر القانوني، مجلة دورية يصدرها إتحاد الحقوقيين الجزائريين، العدد الرابع، لسنة 1987، ص 36.
- 80 - تنص المادة 170 من قانون الإجراءات المدنية الملغى على أنه " ويقوم المقرر بإعداد الملف ويأمر بتقديم المستندات التي يراها لازمة للتحقيق في القضية ".
- 81 - قرار الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا رقم 117973 صادر في 24 جويلية 1994، مجلة مجلس الدولة، العدد 01 لسنة 2002، ص 73 و 74.
- 82 - ليلي زروقي، صلاحيات القاضي الإداري على ضوء التطبيقات القضائية للغرفة الإدارية للمحكمة العليا، مجلة نشرة القضاة، العدد 54، لسنة 1999، ص 183.
- 83 - موسى ماضي هني، طبيعة النظام الجزائري ومدى فعاليته في مراقبة أعمال الإدارة، مذكرة ماجستير، معهد العلوم القانونية والإدارية، الجزائر، 1985، ص 126.
- 84 - محمد باهي أبو يونس، الغرامة التهديدية كوسيلة لإجبار الإدارة على التنفيذ، مرجع سابق، ص 27.
- 85 - بويشير محند أمقران، عن انتفاء السلطة القضائية ...، مرجع سابق، ص 328.
- 86 - ممتاز نصار، استقلال القضاء يحتم إعادة مجلس القضاء الأعلى، مجلة المحاماة، العددان التاسع والعاشر، لسنة 1980، ص 39.
- 87 - حمدي علي عمر، سلطة القاضي الإداري في توجيه أوامر للإدارة ...، مرجع سابق، ص 07.
- 88 - سكاكني باية، دور القاضي الإداري بين المتقاضين والإدارة، الطبعة الثانية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 73.
- 89 - لقد أشار أحمد محيو أن القانون الإداري الجزائري يبقى متأثرا بشديد التأثير بالنظام المطبق في فرنسا، وقد كانت لقواعد هذا القانون انعكاسا مباشرا في الجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية، وبقي القانون الجزائري متوصلا معها في تطورها حتى بعد الإستقلال، ولا غرابة في أن يتأثر القانون الوضعي الجزائري بتلك القواعد حتى أنه لا يمكن القول أن دراسة القانون الإداري الجزائري تعد من فروع القانون المقارن، لذلك يكون من المتعذر دراسة وفهم القانون الإداري الجزائري دون الاستعانة والاستدلال على سبيل القياس بقرارات مجلس الدولة الفرنسي، ولمزيد من التفصيل أنظر أحمد محيو، المنازعات الإدارية، ترجمة فايز أنحق وبيوض خالد، مرجع سابق، ص 09.
- 90 - AUBY jean - marie, AUBY jean - Bernard, institutions administratives, 7^e édition, Dalloz, Paris, 1996, p 307 et 308.
- 91 - TOINET Marie-France, Puissance et faiblesses de la Cour suprême, La Cour suprême des Etats-Unis, R.F.E.C.P, Pouvoirs, n° 59, 1991, p 23 .
- 92 - شرون حسينة بن مشري عبد الحليم، سلطة القاضي الإداري في توجيه أوامر للإدارة بين الحظر والإباحة، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 02 لسنة 2005، ص 230.
- 93 - بودريوة عبد الكريم، مبدأ عدم جواز توجيه القاضي أوامر للإدارة ...، مرجع سابق، ص 52.
- 94 - مرجع سابق، ص 53.
- 95 - Lay jean - pierre, Faut - il mieux encadrer le pouvoir d' injonction du juge administratif, Op. cit, p 1359.
- 96 - FROMENT Michel, les pouvoirs d' injonction du juge administratif, en Allemagne, Etalie, Espagne et France convergences, R.F.D.A, n° 3, 2002, p 551.
- 97 - AUBY jean - marie, AUBY jean - Bernard, institutions administratives, Op. cit, p 313.
- 98 - محمد سليمان الطماوي، قضاء الإلغاء، الكتاب الأول، دار الفكر العربي، القاهرة، 1976، ص 134 و 135.

- 99 - DUMENT Gilles, LOMBARD Martine, Droit administratif, 5^e édition, Dalloz, Paris, 2003, p 389.
- 100 - قرار صادر في 15 ديسمبر 1991، في قضية (ب. ع) ضد وزير التعليم العالي، منشور في المجلة القضائية الجزائرية، العدد 04 لسنة 1993، ص 144.
- 101 - لحسين بن الشيخ آث ملويا، دروس في المنازعات الإدارية، وسائل...، مرجع سابق، ص 477.
- 102 - سكاكني باية، دور القاضي الإداري بين المتقاضي والإدارة، مرجع سابق، ص 73.
- 103 - زروقي ليلي، صلاحيات القاضي الإداري على ضوء التطبيقات القضائية للغرفة...، مرجع سابق، ص 187.
- 104 - شرون حسينة بن مشري عبد الحليم، سلطة القاضي الإداري في توجيه أوامر...، مرجع سابق، ص 239.
- 105 - رشيد خلوفي، قانون المنازعات الإدارية - شروط قبول دعوى الإلغاء، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 112.
- 106 - بوشير محند أمقران، النظام القضائي الجزائري، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 69.